المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

مصر تعزز الاستثمار..
والأسواق العالمية
تتأرجح

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
ندى بهاء

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

7 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

7 تأجيل مراجعة صندوق النقد الدولي لبرنامج مصر: تحليل اقتصادي لدلالات القرار

17 مستجدات التجارة العالمية: التغييرات بالسياسة ومخاطر الاقتصاد

تقديم

شهد الأسبوع الأخير من يوليو 2025 زخمًا اقتصاديًا كبيرًا في مصر، حيث تركزت الجهود على تعزيز الاستثمار، ودفع عجلة التنمية، وتأمين الاحتياجات الأساسية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية. بالتوازي، شهدت الأسواق العالمية تقلبات ملحوظة تأثرًا بالضبابية الاقتصادية وتطورات الحرب التجارية وأسعار الطاقة والعملات الرقمية.

هذه التطورات تأتي في سياق مقالات تحليلية معمقة تسلط الضوء على دلالات قرار دمج المراجعتين وتأثيره على الاقتصاد المصري. كما تتناول هذه التحليلات مسار الإصلاح الاقتصادي في مصر في سياق مراجعات صندوق النقد الدولي، مع مقارنة بين الفترات، كما نتطرق إلى نظرة المؤسسات الدولية إلى أهم المستجدات حول التجارة العالمية.

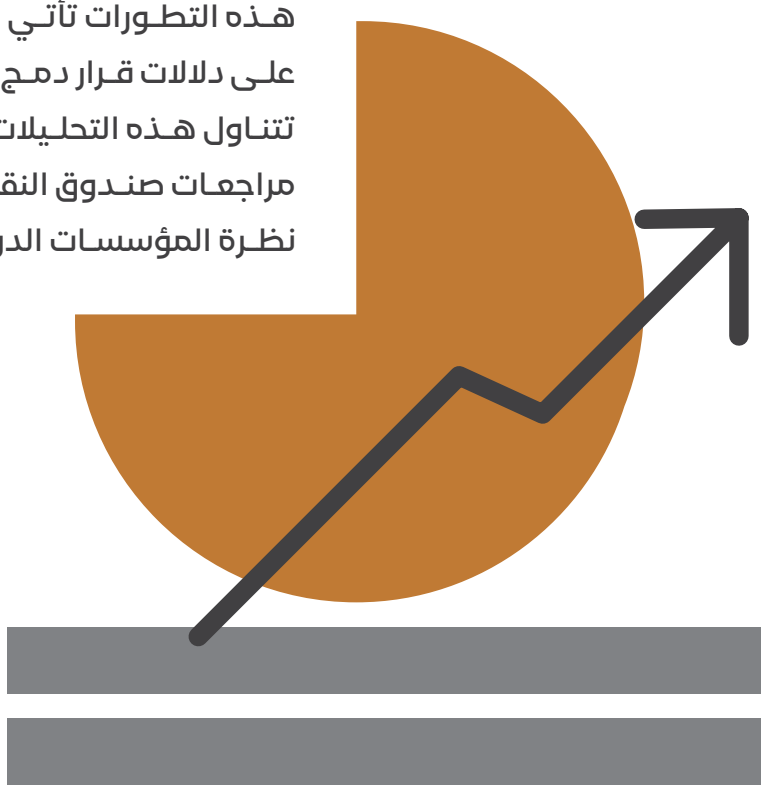

.. أبرز قضايا الأسبوع

شهد الأسبوع الأخير من يوليو 2025 تطورات اقتصادية هامة على المستويين المحلي والدولي، مع تركيز الأنظار على جهود مصر لتعزيز الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب تقلبات الأسواق العالمية وتطورات الحرب التجارية.

شهدت الساحة المحلية هذا الأسبوع نشاطًا اقتصاديًا مكثفًا، تركز على تعزيز الاستثمار، وتنمية المشروعات الكبرى، وتأمين الاحتياجات الأساسية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية. ترأس السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماعًا هامًا لمناقشة تأمين الاحتياجات من المواد البترولية وأنشطة الاستكشاف، مع التأكيد على دفع مستحقات الشركاء الأجانب لتحفيز الإنتاج.

وعلى صعيد تحقيق الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على ضرورة الحفاظ على مسار تنازلي للدين الخارجي، ووجه بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الجديدة لتوفير مصادر تمويل بديلة ودعم المشروعات، مع تعزيز دور القطاع الخاص.

وفي إطار الاستثمارات الجديدة، تم توقيع ثلاثة عقود لمشروعات جديدة مع شركات صينية في صناعة النسيج والملابس الجاهزة، بإجمالي استثمارات تبلغ 52.6 مليون دولار وتوفر نحو 3500 فرصة عمل مباشرة.

وعلى صعيد تحسن المؤشرات الاقتصادية، أكد السيد أحمد كجوك، وزير المالية، أن المؤشرات الاقتصادية والمالية أظهرت تحسنًا ملحوظًا، حيث تضاعف معدل النمو الاقتصادي خلال أول 9 أشهر من العام المالي الماضي من 2.4% إلى 4.2%، ووصل إلى 4.8% في الفترة من يناير إلى مارس 2025.

وشهدت الأسواق العالمية هذا الأسبوع تقلبات كبيرة نتيجة الضبابية الاقتصادية والتوترات التجارية. في الولايات المتحدة، تحسنت مبيعات التجزئة وتراجعت طلبات إعانة البطالة، بينما ظل التضخم معتدلًا. أما الصين، فسجلت نموًا اقتصاديًا بنسبة 5.2% في الربع الثاني بدعم من الإنفاق الحكومي، رغم تباطؤ مبيعات التجزئة.

على صعيد منطقة اليورو، يواجه الاقتصاد تباطؤًا محتملًا، خاصة في ألمانيا، بينما تواصل إسبانيا النمو. وتتوقع الشركات الأوروبية تباطؤًا في نمو الأجور، مع ترقب بيانات التضخم التي قد تعزز ثقة البنك المركزي الأوروبي، كما تستمر المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسط عدم اليقين بشأن التوصل لاتفاق.

شهدت الحرب التجارية بعض التهدئة، حيث خفضت واشنطن رسومًا جمركية على إندونيسيا وسمحت بتصدير شرائح Nvidia H20 إلى الصين. كما وقعت الولايات المتحدة اتفاقًا مع اليابان يحدد سقفًا للتعريفات، ورحبت بتخفيف أستراليا القيود على واردات لحوم الأبقار الأمريكية، لكن التوترات لا تزال قائمة حيث تشير التقديرات إلى خسائر عالمية تبلغ 320 مليار دولار بسبب عدم اليقين التجاري.

وفي أسواق الطاقة، واصلت أسعار النفط انخفاضها، حيث سجل خام برنت حوالي 68.44 دولارًا للبرميل. أما في سوق العملات الرقمية، فقد شهدت البيتكوين تراجعات، لتصل إلى 115,002 دولارًا، متراجعة بأكثر من 6% عن أعلى مستوى لها هذا الشهر، وفقدت نحو 0.6% إلى 0.7% من قيمتها على مدار الأيام السبعة الماضية مع انخفاضات مماثلة لعملات رقمية كبرى أخرى، بينما أعلن كل من بنك أوف أمريكا وسيتي جروب عن خطط لعملات مستقرة خاصة بهما.

.. مقالات تحليلية

تأجيل مراجعة صندوق النقد الدولي لبرنامج مصر: تحليل اقتصادي لدلالات القرار

سالي عاشور

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثار قرار صندوق النقد الدولي دمج المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج دعم مصر المالي البالغ 8 مليارات دولار وتأجيلهما إلى الخريف المقبل، تحليلات اقتصادية مكثفة حول أبعاد هذه الخطوة وتأثيراتها المحتملة على مسار الإصلاح الاقتصادي المصري.

يشير تصريح المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي، جولي كوزاك، إلى أن القرار يمنح الحكومة وقتًا إضافيًا لاستكمال تدابير السياسة الأساسية، لا سيما ما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد وضمان تحقيق أهداف برنامج الإصلاح. على الرغم من هذا التأجيل وما يترتب عليه من عدم صرف الشريحة المالية الخامسة حاليًا، يرى الصندوق أن مصر تواصل إحراز تقدم على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما يتجلى في تحسن معدلات التضخم وارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي.

يؤكد بيان بعثة الصندوق أن استقرار الاقتصاد الكلي الحالي في مصر يتطلب إصلاحات أعمق لتعزيز إمكانات النمو، وخلق فرص عمل، وزيادة قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات. كما يرى الصندوق أن توفير فرص متكافئة لجميع الفاعلين الاقتصاديين يمثل أولوية قصوى للسياسات. ويعتبر تطبيق سياسة ملكية الدولة وتسريع برنامج تخارج الاستثمارات الحكومية عاملين حاسمين لتمكين القطاع الخاص من قيادة النمو الاقتصادي، مع التأكيد على أهمية تحسين بيئة الأعمال بشكل مستمر.

جدير بالإشارة أن تأجيل برنامج الطروحات الحكومية في مصر يمكن فهمه في سياق مجموعة من الظروف المعقدة التي أثرت على توقيت التنفيذ ووتيرته. على الصعيد العالمي،

تأثرت الأسواق بتقلبات اقتصادية كبيرة ناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، والتوترات الجيوسياسية المستمرة خاصة بالمحيط الإقليمي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية وأسعار الفائدة وتقلبات حادة في أسواق رأس المال. هذه البيئة العالمية جعلت عمليات الطروحات أكثر تحديًا وأقل جاذبية للمستثمرين الدوليين الباحثين عن الاستقرار. في ظل هذه التحديات، كان التأجيل خطوة حكيمة لضمان تحقيق أفضل قيمة ممكنة لأصول الدولة وحماية الموارد الوطنية، مما يعكس نهجًا حصيفًا لتهيئة الظروف المثلى لنجاح البرنامج. يقدم هذا المقال تحليلًا لمسار الإصلاح الاقتصادي في مصر في سياق مراجعات صندوق النقد الدولي، ومقارنة بين الفترات المختلفة، بالإضافة إلى دلالات قرار دمج المراجعتين وتأثيره على الاقتصاد المصري.

أولًا: التطور التاريخي للعلاقة بين صندوق النقد الدولي ومصر عبر الفترات المختلفة

شهدت علاقة مصر بصندوق النقد الدولي مراحل متعددة، تميز كل منها بظروف اقتصادية وسياسية مختلفة، وأهداف برامج إصلاحية متباينة، وعوائد متفاوتة. يمكننا مقارنة ثلاث فترات رئيسية: فترة التسعينيات (خاصة بداية التسعينيات)، وبرنامج 2016-2019، والبرنامج الحالي 2022-2025.

أولًا: فترة التسعينيات (بداية التسعينيات: 1991-1993)

في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، واجهت مصر أزمة اقتصادية خانقة تميزت بارتفاع هائل في الدين الخارجي، وتضخم

جامح، وعجز مزمن في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. وسط هذا التحدي، تعرضت مصر لضغط دولي كبير، خاصة بعد حرب الخليج الأولى، لتنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية جذرية. لحسن الحظ، كانت هذه الفترة تتميز باستقرار جيوسياسي بالمنطقة، مما سهل اتخاذ قرارات اقتصادية صعبة تتمثل في تحريك سعر الصرف، كان الهدف الرئيسي لبرنامج الإصلاح في تلك الحقبة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وخفض عجز الموازنة، وتحرير الاقتصاد. شملت الإصلاحات إصلاحات محورية مثل تحريك سعر الصرف للانتقال إلى نظام أكثر مرونة، وخصخصة واسعة النطاق للشركات العامة، بالإضافة إلى إصلاحات مالية تضمنت ترشيد الإنفاق الحكومي وإصلاح النظام الضريبي، وتحرير التجارة عبر تخفيض الرسوم الجمركية.

على الرغم من أن مصر حصلت على قروض محدودة نسبيًا من صندوق النقد الدولي، بلغت حوالي 375 مليون دولار في 1991-1993، فإن الأهم كان إلغاء 50% من ديونها المستحقة لدى دول نادي باريس، ما وفر حافزًا ضخمًا للإصلاح الاقتصادي، وقد أدت هذه الجهود إلى نجاح في تحقيق الاستقرار الكلي، حيث تمكنت مصر من السيطرة على التضخم، وخفض عجز الموازنة، وتحسين احتياطيات النقد الأجنبي، كما شهدت الفترة اللاحقة في منتصف التسعينيات انتعاشًا اقتصاديًا ونموًا مستدامًا.

ثانيًا: برنامج 2016-2019: استعادة الثقة في الاقتصاد المصري

بعد أحداث 2011 و2013، واجهت مصر أزمة اقتصادية حادة اتسمت بنقص حاد في العملة الأجنبية، وارتفاع التضخم، وعجز كبير في

الموازنة، وتراجع الاستثمار الأجنبي والسياحة. في هذا السياق، كان الهدف الرئيسي لبرنامج «تسهيل الصندوق الممدد» الذي أقره صندوق النقد الدولي في عام 2016 هو استعادة الثقة في الاقتصاد المصري وجذب الاستثمارات. تركزت أهداف البرنامج على معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي، وتعزيز النمو الشامل، وتوفير فرص العمل. شملت الإصلاحات المحورية مثل تحرير سعر الصرف (التعويم) في نوفمبر 2016، إلى جانب إصلاحات مالية تضمنت تطبيق ضريبة القيمة المضافة وخفض دعم الطاقة والمواد التموينية تدريجيًا. كما تضمن البرنامج تشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم بعد التعويم، وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. ولم تُغفل الجوانب الاجتماعية، حيث زاد الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي، مثل برامج الدعم النقدي (تكافل وكرامة)، للتخفيف من آثار الإصلاح على الفئات الأكثر ضعفًا.

قدم الصندوق في هذا البرنامج مساعدة بنحو 12 مليار دولار أمريكي على مدار ثلاث سنوات، وقد أسفر البرنامج عن تحقيق استقرار كبير في المؤشرات الكلية، حيث تراجع عجز الموازنة، وانخفض التضخم تدريجيًا، وزادت احتياطيات النقد الأجنبي، وتحسن مؤشر تأسيس الشركات، مما أدى إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة وعودة مصر إلى الأسواق الدولية.

ثالثًا: البرنامج الحالي (2022-2025): مواجهة الصدمات وتسريع الإصلاح الهيكلي

تأثر الاقتصاد المصري بشكل كبير بسلسلة من الصدمات الخارجية المتتالية، بما في ذلك جائحة كوفيد19-، والحرب الروسية

الأوكرانية، والتوترات الجيوسياسية في المنطقة (خاصة في غزة والبحر الأحمر) التي أثرت سلبًا على إيرادات قناة السويس. أدت هذه الظروف إلى تفاقم أزمة نقص العملة الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم بشكل حاد، وزيادة الضغوط التمويلية، وتراكم الدين الخارجي. في هذا السياق، يهدف البرنامج الحالي (2022-2025) من صندوق النقد الدولي إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة نقاط الضعف الهيكلية، ودعم النمو الشامل الذي يقوده القطاع الخاص.

تشمل الإصلاحات الرئيسية في هذا البرنامج مطالب حاسمة بالمرونة الكاملة لسعر الصرف، وسياسات مالية ونقدية متشددة لمواجهة التضخم وضبط المالية العامة. كما يركز البرنامج على تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال تفعيل «وثيقة سياسة ملكية الدولة» وتسريع برنامج الطروحات الحكومية، إلى جانب تعزيز بيئة الأعمال لجذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى جهود تعبئة الإيرادات المحلية عبر الإصلاحات الضريبية والجمركية، والتركيز على الاستدامة من خلال «صندوق الصمود والاستدامة» لمواجهة تحديات المناخ.

بدأ البرنامج بتمويل قدره 3 مليارات دولار، ثم زادت قيمته إلى حوالي 8 مليارات دولار في مارس 2024، إضافة إلى 1.3 مليار دولار من «صندوق الصمود والاستدامة». وقد جاءت صفقة رأس الحكمة (35 مليار دولار) كرافد تمويلي كبير ساعد بشكل فعال في تخفيف الضغوط الفورية على الاقتصاد. حتى مايو 2025، بدأت تظهر بوادر تحسن في الاستقرار الكلي، مع انخفاض تدريجي في التضخم، وتحسن في إيرادات النقد الأجنبي. كما رفع الصندوق توقعاته للنمو للعام المالي 2025/2024 إلى 3.8%،

وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات إلى حوالي 60% ،ومع ذلك لا تزال هناك تحديات مستمرة تتعلق بالدين العام، واستمرار الضغوط التضخمية، وضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بتقليص دور الدولة.

وجدير بالإشارة أن مراجعات صندوق النقد الدولي لبرنامج مصر تتخذ مسارًا تطوريًا، حيث انتقل التركيز من تحقيق الاستقرار الكلي إلى المطالبة بإصلاحات هيكلية أعمق، وتمثل المراجعات المتتالية جزءًا أساسيًا من التفاهم بين مصر والصندوق والتي تركز على تقييم تنفيذ السياسات الاقتصادية المتفق عليها. وفيما يلي أبرز تلك المراحل:

1.1 المراجعتان الأولى والثانية (مارس 2024):

توصل صندوق النقد الدولي والسلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء ضمن برنامج «تسهيل الصندوق الممدد» (EFF)، تضمن زيادة الدعم المالي من 3 مليارات دولار إلى حوالي 8 مليارات دولار. جاء هذا الاتفاق ليؤكد التزام السلطات بمعالجة الإصلاحات الحيوية. تمثلت أبرز جهود مصر في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والتوافق مع إرشادات الصندوق في اعتماد نظام سعر صرف مرن، حيث تم تعويم الجنيه المصري في 6 مارس 2024. أدت هذه الخطوة، مدعومة بإجراءات حكومية ضد تجار العملة وصفقات استثمار، إلى انخفاض سعر الدولار في السوق الموازية من حوالي 70 جنيهًا في يناير 2024 إلى حوالي 50 جنيهًا. كما نفذ البنك المركزي المصري تشديدًا إضافيًا للسياسة النقدية، بزيادة سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 600 نقطة أساس إلى 27.25% إضافة إلى زيادة سابقة بمقدار 200 نقطة أساس

في فبراير 2024. وفي 22 مارس 2024، تم تعديل أسعار الوقود لمعالجة الفجوة بين التكاليف وأسعار البيع. كما قررت الحكومة خفض الاستثمار العام بنسبة 15% وتجميد المشاريع الجديدة حتى نهاية يونيو 2024، بهدف توفير حوالي 150 إلى 200 مليار جنيه مصري. والتزمت مصر أيضًا بزيادة الإنفاق الاجتماعي بحزمة إضافية بقيمة 180 مليار جنيه مصري للعام المالي 2025/2024، وتوسيع برنامج التحويلات النقدية «تكافل وكرامة» في عام 2023. هذه الخطوات رافقتها التزامات بتنفيذ سياسة ملكية الدولة وإصلاحات لتشجيع نمو القطاع الخاص.

2.1 المراجعة الثالثة (يوليو 2024):

أكمل صندوق النقد الدولي المراجعة الثالثة لبرنامج (EFF)، مما أتاح صرف حوالي 820 مليون دولار أمريكي. شهدت مصر تحسينات ملحوظة في الاقتصاد الكلي، مع بدء تراجع الضغوط التضخمية وحل نقص النقد الأجنبي. شملت الأولويات الرئيسية للبرنامج في هذه المرحلة الحفاظ على نظام سعر صرف مرن، ومواصلة جهود الضبط المالي لخفض الدين العام، وضمان الإنفاق الاجتماعي الكافي. كما ركزت المراجعة على الإصلاحات الهيكلية، مثل تنفيذ سياسة ملكية الدولة، وتبسيط لوائح الأعمال، وتعزيز المنافسة في القطاع المصرفي. تم تخصيص جزء من تمويل صفقة رأس الحكمة لتراكم الاحتياطيات وخفض الديون، بالإضافة إلى تعزيز حوكمة البنوك المملوكة للدولة وزيادة الشفافية المالية. وفي يونيو 2024، تم تحديد سقف للاستثمارات العامة بحد أقصى تريليون جنيه مصري لميزانية العام المالي 2025/2024. كما أكد الصندوق على أهمية استعادة أسعار الطاقة لتغطية التكلفة بحلول ديسمبر 2025.

1.3. المراجعة الرابعة (ديسمبر 2024):

توصل صندوق النقد الدولي والسلطات المصرية إلى اتفاق بشأن المراجعة الرابعة، مما مكن مصر من الحصول على حوالي 1.2مليار دولار أمريكي، وقد أشاد صندوق النقد الدولي في تقريره المنشور في يوليو 2025 بأبرز الجهود التي تمت في إطار تلك المراجعة المتمثلة في حزمة الإعفاءات الضريبية لتعزيز مناخ الاستثمار وتوسيع القاعدة الضريبية. بالتوازي، التزم البنك المركزي المصري بالحفاظ على سعر صرف مرن وتشديد الظروف النقدية للسيطرة على التضخم، وشهد أكتوبر 2024 تعديلات في أسعار المنتجات البترولية. وعلى الرغم من التحديات مثل التوترات الإقليمية وتراجع إيرادات قناة السويس، واصلت مصر تنفيذ السياسات الرئيسية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

1.4. المراجعة الخامسة:

تتناول المراجعة بعض الملفات الهامة المتمثلة في تعزيز دور القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي بما في ذلك تخارج الدولة من بعض الأنشطة، كما أن مسألة مرونة سعر الصرف أيضًا دائمًا ما تكون حاضرة في المناقشات بين الحكومة المصرية والصندوق بالإضافة إلى الإصلاحات الضريبية والمؤسسية.

وقد صرحت المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي، جولي كوزاك، خلال المؤتمر الصحفي في 3 يوليو 2025، حول تطورات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والتي تمت بناء على زيارة فريق صندوق النقد الدولي للقاهرة في الفترة من 6 إلى 18 مايو

2025، بأن مصر تواصل إحراز تقدم ملحوظ ضمن برنامجها للإصلاح الاقتصادي الكلي، لافتة إلى تحسينات واضحة في معدلات التضخم وارتفاع مستوى احتياطيات النقد الأجنبي.

فيما يتعلق بالمراجعات الدورية للبرنامج، أوضحت كوزاك أن المناقشات الجارية تشير إلى الحاجة لمزيد من الوقت لاستكمال تدابير السياسة الرئيسية، خاصة تلك المتعلقة بدور الدولة في الاقتصاد. ولهذا السبب، سيتم دمج المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج «تسهيل الصندوق الممدد» (EFF) في مراجعة واحدة ستتم مناقشتها في الخريف المقبل. ويهدف هذا الدمج إلى ضمان تحقيق الأهداف الحاسمة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري. وقد أثار قرار الصندوق بدمج المراجعة الخامسة مع السادسة إلى مجموعة من التساؤلات حول أبرز التداعيات الاقتصادية المتوقعة.

ثانيًا: دلالات قرار دمج المراجعتين على الاقتصاد المصري:

أثار قرار صندوق النقد الدولي بدمج المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج دعم مصر المالي وتأجيلهما إلى الخريف المقبل نقاشًا حول دلالاته. ورغم أن هذا القرار قد يبدو للوهلة الأولى أنه يحمل تحديات، إلا أنه يمكن النظر إليه من منظور إيجابي كفرصة للحكومة المصرية لإعادة تقييم وتكييف استراتيجياتها الاقتصادية، لضمان تحقيق إصلاحات أعمق وأكثر استدامة في ظل الظروف الإقليمية والعالمية المتغيرة. وفيما يلي أبرز التداعيات الاقتصادية المتوقعة

1. تأجيل صرف الشرائح التمويلية: يؤدي قرار الدمج بشكل مباشر إلى تأخير صرف الشريحة التمويلية الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي، والتي لم يتم تحديد حجمها بعد، لكن الشريحة الرابعة كانت بمقدار 1.2 مليار دولار. هذا التأجيل قد يضع تحديات إضافية على المالية العامة المصرية وميزان المدفوعات المصري.

2. تأثر التمويل الخارجي؛ حيث قد يمتد تأثير قرار الصندوق إلى شراكات التمويل الخارجي الأخرى، كون أن التعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي يُعد مؤشرًا إيجابيًا على التزام مصر بالإصلاح الاقتصادي والشفافية. فالعلاقة مع صندوق النقد الدولي غالبًا ما تُنظر إليها على أنها شهادة على الاستقرار الاقتصادي والتوجه الإصلاحي للدولة، مما يُعزز جاذبية مصر للاستثمارات والتمويل الخارجي.

3. الآثار على البيئة الاستثمارية: تعمل مصر جاهدةً على تقديم صورة واضحة ومطمئنة للمستثمرين حول التزامها بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية التي تدعم النمو الاقتصادي.

في الختام، يمثل قرار صندوق النقد الدولي بتأجيل ودمج مراجعتي برنامج مصر فرصة استراتيجية للحكومة لإعادة تقييم وتكييف مسارها الاقتصادي. ففي حين أن هذا التأجيل قد يفرض بعض التحديات قصيرة الأجل على المالية العامة، فلا شك أن الأوضاع الاقتصادية العالمية المتقلبة، والتوترات الجيوسياسية الإقليمية التي أثرت على إيرادات قناة السويس والسياحة، والحرص على تحقيق أفضل قيمة لأصول الدولة في برنامج الطروحات، بالإضافة إلى التعقيدات التشريعية والإجرائية، كلها عوامل تبرر الحاجة إلى وقت إضافي لإنجاز الإصلاحات بفاعلية.

مستجدات التجارة العالمية: التغييرات بالسياسة ومخاطر الاقتصاد

ندى بهاء

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نشرت منظمة الأونكتاد في يوليو 2025 تقريرًا تحت عنوان «مستجدات التجارة العالمية: التجارة العالمية تصمد أمام تغيرات السياسات والمخاطر الجيوسياسية»، والذي يناقش بشكل رئيسي أبرز اتجاهات التجارة، ويقدم توقعات خلال الأشهر المقبلة، ويفحص التركيز المتزايد في الأسواق الرقمية، ويؤكد على الحاجة الضرورية لتعزيز إنفاذ قانون المنافسة بشكل أكثر تنسيقًا، إلى جانب الاستثمار بالبنية التحتية والمهارات وأنظمة دعم الشركات الناشئة.

يوضح التقرير أنه خلال الربع الأول من عام 2025، واصلت اتجاهات التجارة العالمية مسارها التصاعدي التدريجي الذي بدأ خلال النصف الثاني من عام 2023. وعلى مدى الأرباع الأخيرة، أظهرت تجارة السلع والخدمات نموًا مستمرًا، مدعومًا إلى حد كبير بالأداء القوي للدول النامية. ومع ذلك، في الربع الأول من عام 2025، تفوقت الاقتصادات المتقدمة على النامية في نمو التجارة، ويرجع ذلك لزيادة الواردات الأمريكية قبل الزيادات المتوقعة بالتعريفات الجمركية، والنشاط القوي للصادرات من الاتحاد الأوروبي. في المقابل، ظلت التجارة بين دول الجنوب ضعيفة نسبيًا، على الرغم من تسجيل أفريقيا نموًا قويًا في الصادرات.

استمرت التجارة العالمية في مسارها الإيجابي خلال الربع الأول من عام 2025، حيث سجلت زيادة ربع سنوية بنحو 1.5٪، ومعدل نمو سنوي تراكمي على مدى أربعة أرباع بلغ 3.5٪. بشكل عام، كان نمو التجارة إيجابيًا خلال النصف الأول من عام 2025، على الرغم من تزايد عدم اليقين في السياسات التجارية، والتصاعد المستمر للتوترات الجيوسياسية، والبيئة الاقتصادية العالمية الصعبة.

نمو التجارة العالمية في العديد من الاقتصاديات الهامة

في الربع الأول من عام 2025، أظهرت تجارة السلع اتجاهات متباينة بين الاقتصادات الكبرى. تصدرت واردات الولايات المتحدة المشهد بنمو قوي، حيث بلغت نسبة النمو السنوي 12% والربع سنوي 14%. جاء هذا الارتفاع مدفوعًا بتسارع المستوردين لتفادي التعريفات الجمركية المستقبلية، مما عزز نمو الواردات الأمريكية على مدار الـ12 شهرًا الماضية. كما سجلت واردات البرازيل نموًا قويًا بنسبة 13% سنويًا و7% ربع سنوي.

على صعيد الصادرات، برز الاتحاد الأوروبي كأحد أكبر الاقتصادات نموًا في هذا المجال. في المقابل، سجلت واردات الصين أرقامًا سلبية على أساس ربع سنوي وسنوي، بينما شهدت تقديرات نمو التجارة في روسيا انكماشًا حادًا في الربع الأول من عام 2025، وإن كان هناك نمو ضئيل في الواردات على أساس سنوي.

شكل رقم (1): معدل النمو في الواردات السلعية

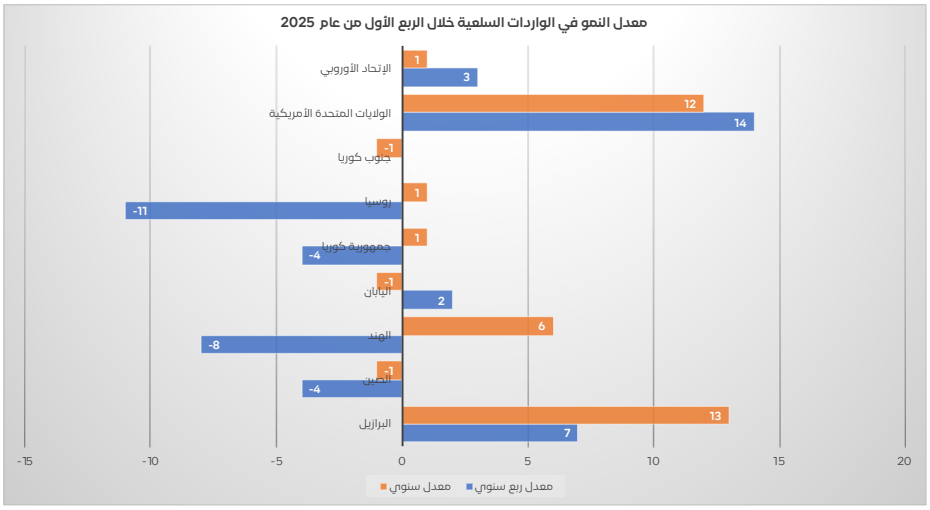

شهد الربع الأول من عام 2025 تحركات متباينة في أداء الصادرات العالمية، حيث ساهمت التعريفات الأمريكية الوشيكة جزئيًا في دفع نمو الصادرات لعدد من الاقتصادات الكبرى. على سبيل المثال، كانت صادرات الاتحاد الأوروبي قوية، مسجلةً نموًا ربع سنوي بنسبة 6% ونموًا سنويًا بنسبة 3%.

كما شهدت صادرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين زيادة في معدلات النمو السنوي والربع سنوي خلال هذه الفترة. ففي الولايات المتحدة، بلغ معدل نمو الصادرات السنوي والربع سنوي 3% لكل منهما. أما الصين، فسجلت نموًا سنويًا في الصادرات بنسبة 6%، ونموًا ربع سنوي بنسبة 1%.

على الجانب الآخر، شهدت بعض الاقتصادات انكماشًا في معدل نمو الصادرات السلعية، خاصة على أساس ربع سنوي. فمثلًا، انخفضت صادرات كل من الهند وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا بنسب 4%، 5%، 9%، و5% على التوالي. ومع ذلك، ظلت كوريا من بين الأفضل أداءً على أساس سنوي، بمعدل نمو صادرات سلعية بلغ 6%، مما يماثل أداء الصين في هذا الجانب.

شكل رقم (2): معدل النمو في الصادرات السلعية

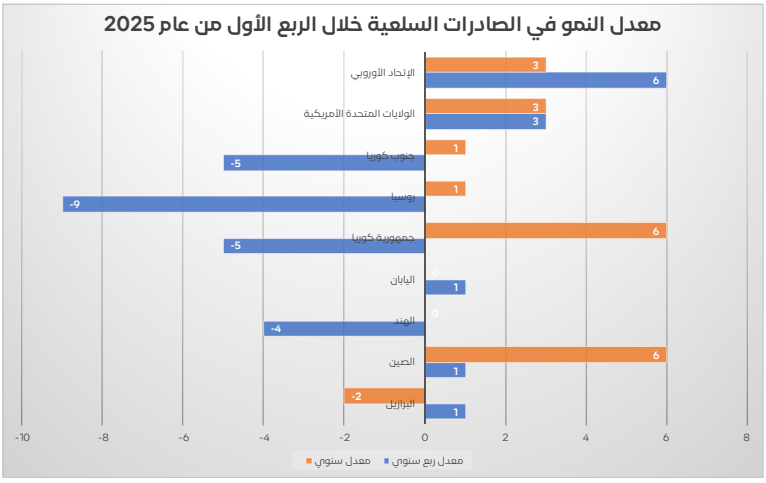

على صعيد تجارة الخدمات؛ فقد أظهرت أنماطًا متباينة بين الاقتصادات الكبرى. فعلى أساس سنوي، شهدت صادرات الخدمات نموًا قويًا في كل من الصين (18%)، والهند (15%)، وجنوب أفريقيا (12%)، وكوريا (10%).

أما على أساس ربع سنوي، فقد سجلت الهند وجنوب أفريقيا نموًا في صادرات الخدمات بلغ 2% لكل منهما. في المقابل، لم يطرأ أي تغيير يذكر في نمو الصادرات الخدمية في دول مثل كوريا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. على النحو الآخر، شهدت بعض الدول انكماشًا واضحًا في معدل نمو الصادرات الخدمية الربع سنوي خلال الربع الأول من عام 2025، وذلك في الصين (4%)، واليابان (3%)، والبرازيل (2%)، وروسيا (1%).

شكل رقم (3): معدل النمو في الصادرات الخدمية

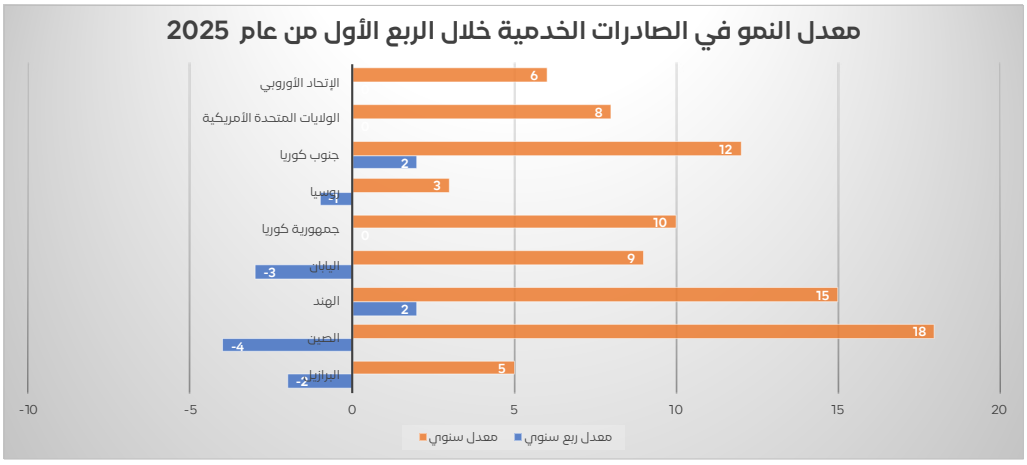

لكن بالنسبة إلى النمو في الواردات الخدمية، سجلت العديد من الدول نموًا في الواردات الخدمية بمعدل سنوي قويًا

خاصـةً فـي البرازيـل، والصيـن، والهنـد، والولايـات المتحـدة حيـث سـجلت معـدلات نمـو الصـادرات السـلعية فيهـم ٪14، ٪11، و٪11، و٪10 علـى التوالـي.

أما على أساس ربع سنوي، فقد سجلت اليابان، وجنوب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية نموًا في الواردات الخدمية يبلغ ٪4، و٪4، و٪3، و٪2، و٪2 على التوالي؛ بينما سجلت بعض الدول الأخرى انكماشًا بمعدل ربع سنوي كالهند، وروسيا، والبرازيل ليبلغ الانكماش ٪9، و٪4، و٪1 على التوالي.

شكل رقم (4): معدل النمو في الواردات الخدمية

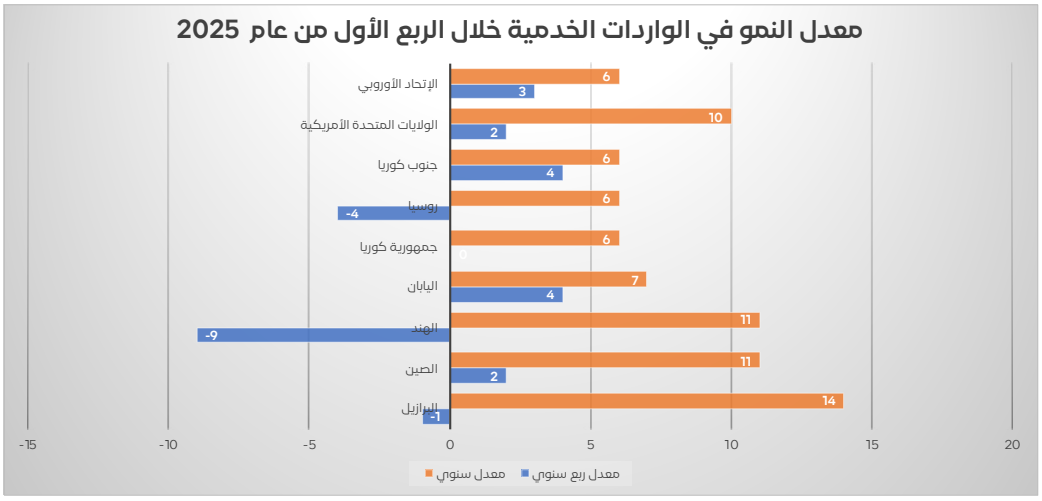

تظـل توقعـات منظمـة الأونكتـاد إيجابيـة للربـع الثانـي مـن عـام 2025، مشـيرةً إلـى نمـو ربـع سـنوي بنحـو 2% لـكل مـن السـلع والخدمـات. وفقًـا لهـذه التقديـرات، مـن المتوقـع أن تتوسـع التجـارة العالميـة بحوالـي 300 مليـار دولار أمريكـي خلال النصـف الأول مـن عـام 2025. تسـاهم السـلع فـي هـذا النمـو بنحـو 230 مليـار دولار، بينمـا تسـهم الخدمـات بحوالـي 70 مليـار دولار.

شـهدت أسـعار السـلع المتداولـة ارتفاعًـا طفيفًـا خلال الربـع الأول مـن عـام 2025، ومـن المتوقـع أن تكـون قـد زادت أكثـر فـي الربـع الثانـي مـن العـام. يُعـزى هـذا الارتفـاع فـي الأسـعار جزئيًـا إلـى النمـو الأكبـر فـي قيمـة تجـارة السـلع بالنصـف الأول مـن عـام 2025، حيـث كان نمـو الحجـم أقـل، عنـد حوالـي 1%.

توجهات التجارة العالمية حسب القطاعات في الربع الأول من 2025: نمو متباين وقطاعات صاعدة

خلال الربـع الأول مـن عـام 2025، تفـاوت نمـو التجـارة بشـكل كبيـر بيـن العديـد مـن القطاعـات. فعلـى سـبيل المثـال، سـجلت بعـض القطاعـات نمـوًا علـى أسـاس ربـع سـنوي، كقطـاع الصناعـة الخاصـة بالكيماويـات والمسـتحضرات الصيدلانيـة اللذيـن بلغـا معـدلات نمـو ربـع سـنوية أعلـى بكثيـر مـن العديـد مـن القطاعـات، حيـث سـجلا 20٪ و15٪ علـى التوالـي؛ بينمـا شـهدت تجـارة معـدات الاتصـالات تراجعًـا حـادًا فـي المعـدل الربـع سـنوي حيـث سـجل تراجعًـا بنسـبة 13٪، ويليـه تراجـع بقطـاع النقـل الـذي سـجل تراجعًـا بنسـبة 5٪.

ومـع ذلـك، وعلـى الأسـاس السـنوي، كانـت أكبـر المكاسـب فـي المعـدات المكتبيـة والمسـتحضرات الصيدلانية، حيث سـجلت معدلات النمـو فـي تلـك القطاعـات علـى أسـاس سـنوي 28٪ و17٪ علـى التوالـي. بينمـا انكمشـت التجارة فـي منتجات الطاقة وسـيارات الطريق نسـبيًا علـى أسـاس ربـع سـنوي وسـنوي، حيـث بلـغ معـدل الانكماش فـي تجـارة منتجـات الطاقـة 1٪ و7٪ على أسـاس ربع سـنوي وسـنوي علـى التوالـي، بينمـا بلـغ معـدل الانكمـاش فـي تجـارة سـيارات الطريق 4٪ و2٪ علـى أسـاس ربـع سـنوي وسـنوي علـى التوالـي.

شكل رقم (5): معدل النمو التجاري في القطاعات

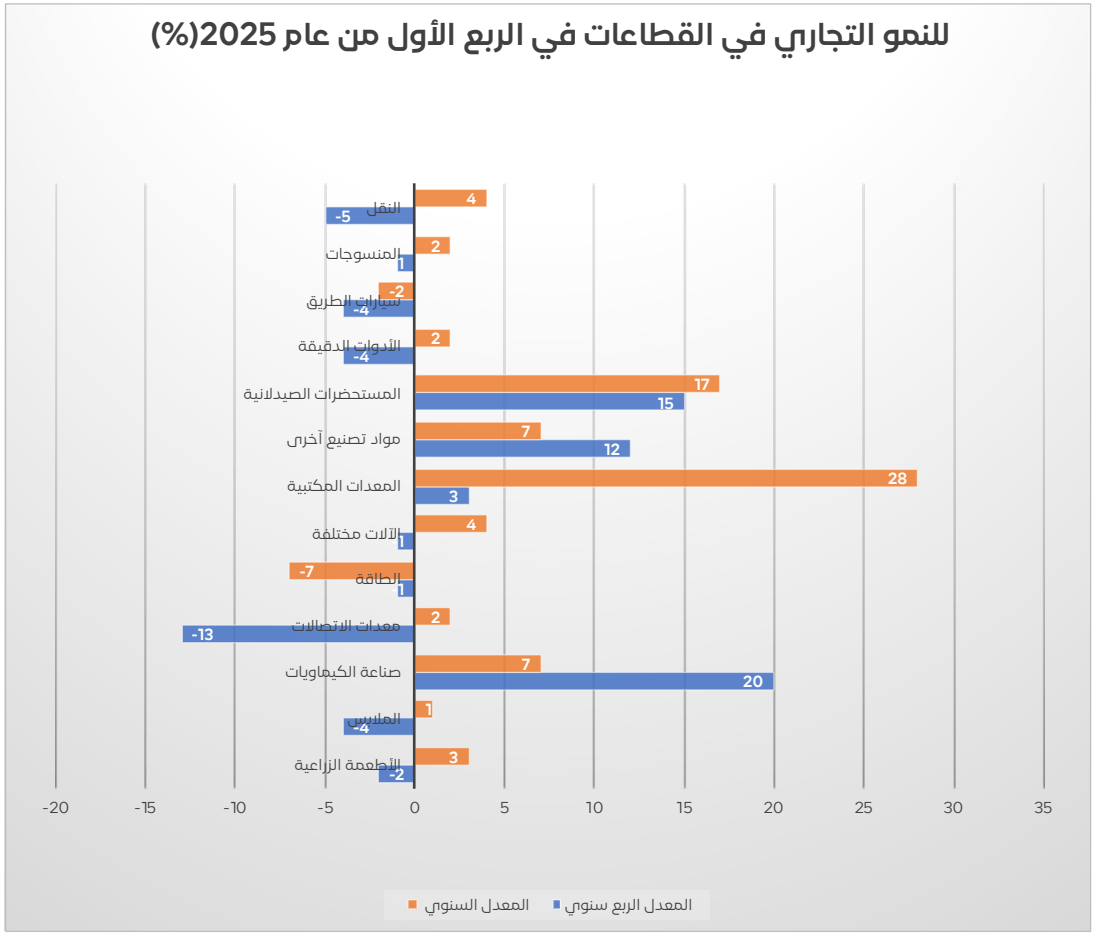

هيمنة المنصات الرقمية على العديد من الأسواق

في العصر الحالي، تسيطر المنصات الرقمية بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وذلك لأنها قد تعيد تشكيل التجارة والاتصالات وحياة المستهلكين؛ حيث يعتبر سبع من بين أكبر عشر شركات عالميًا من حيث القيمة السوقية عمالقة رقمية، تتصدرها شركة نيفيدا، ومايكروسوفت، وأبل، وأمازون، وجوجل. هذه الشركات لا تتصدر في مجال واحد فقط، بل تمتد

سيطرتها عبر الاقتصاد الرقمي بأكمله، من الحوسبة السحابية والتجارة الإلكترونية إلى الذكاء الاصطناعي والإعلانات، مما يعزز هيمنتها بشكل متجذر. مع توسع سيطرة تلك الشركات التكنولوجية وزيادة عدد المستخدمين لتلك المنصات، أصبح دخول المنافسين الجدد الأصغر للأسواق أمرًا أكثر صعوبة، مما يكبح الابتكار؛ وبالتالي مع انخفاض عدد المنافسين قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وانخفاض الجودة، وضعف حماية خصوصية المستخدمين.

شكل رقم (6): أكبر الشركات المهيمنة على سوق الذكاء الاصطناعي في يونيو 2025

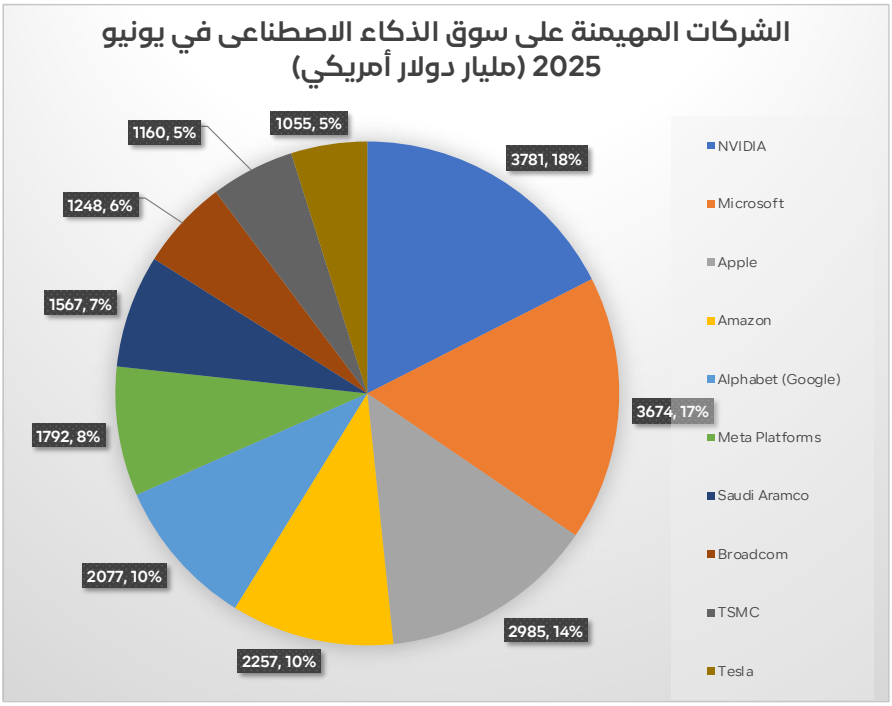

فعلى سبيل المثال، في يونيو 2025، كانت شركة نيفيدا هي أكبر منصة رقمية مسيطرة في السوق العالمية، والتي قد بلغ رأس مالها نحو 3.78 تريليون دولار أمريكي، والذي يمثل نحو

18٪ من إجمالي أكبر 10 منصات رقمية مهيمنة في السوق العالمية، وتليها شركة مايكروسوفت، وأبل، وأمازون التي بلغ رأس مالها نحو 3.67 تريليون دولار أمريكي، و2.99 تريليون دولار أمريكي، و2.26 تريليون دولار أمريكي على التوالي؛ وقد تمثل نحو 17٪، و14٪، و10٪ من إجمالي أكبر 10 منصات رقمية مهيمنة في السوق العالمية على التوالي؛ مما يوضح سيطرة العديد من المنصات الرقمية بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، ودورها في إعادة تشكيل التجارة والاتصالات وحياة المستهلكين.

معركة الحكومات ضد احتكار التكنولوجيا: نحو أسواق رقمية أكثر عدالة

تسعى العديد من الحكومات حول العالم لفرض قيود على عمالقة التكنولوجيا وإعادة المنافسة العادلة عن طريق فرض بعض من التشريعات. فمنذ أن سنّ الاتحاد الأوروبي قانون الأسواق الرقمية الذي يستهدف الشركات الرئيسية المهيمنة مثل «آبل» و«ميتا» و«ألفابت» بقواعد صارمة لتعزيز المنافسة العادلة ، تبعتْه عدد من الدول مثل أستراليا والبرازيل والهند واليابان والمملكة المتحدة بقوانينها الخاصة للمنافسة الرقمية.

منذ عام 2020، ازداد عدد التدخلات التنظيمية في الأسواق الرقمية عالميًا، لكن التنفيذ غير متكافئ، حيث ارتفعت من 14 تدخلًا تنظيميًا في عام 2020 حتى وصلت إلى 153 تدخلًا تنظيميًا في عام 2024. تقود أوروبا وآسيا الطريق، لكن على نحو آخر تتخلف أفريقيا وأمريكا اللاتينية بسبب محدودية

القـدرات وقلّـة الوصـول للبيانـات. كمـا تقـوم العديـد مـن الاقتصـادات المتقدمـة بإنشـاء وحـدات رقميـة متخصصـة لتعزيـز إنفاذهـا، مثـل وحـدة الأسـواق الرقميـة فـي المملكـة المتحـدة.

شكل رقم (7): الإجراءات الحكومية المتخذة لاستعادة المنافسة بالأسواق الرقمية من عام 2020 حتى عام 2024

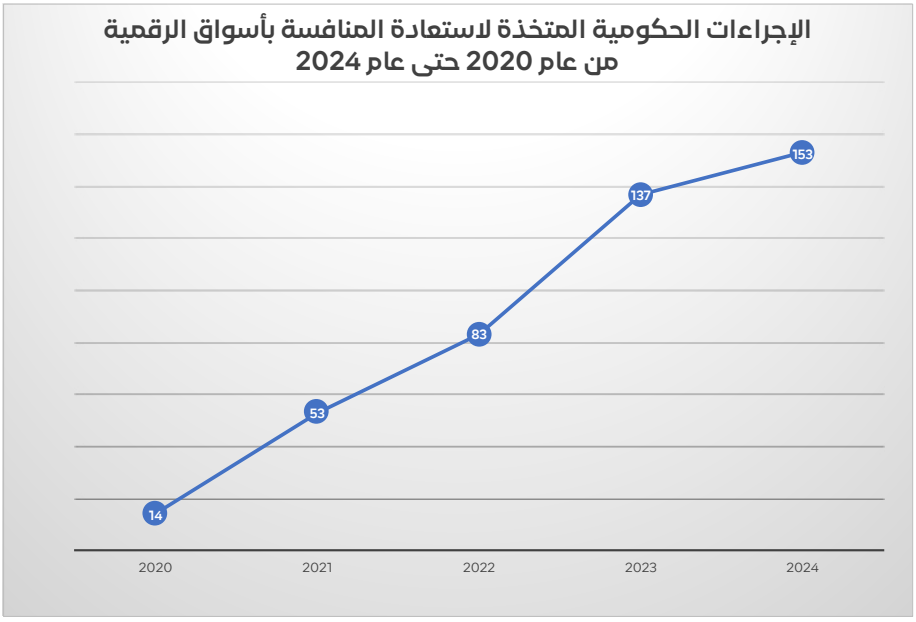

المصدر: Digital Policy Alert

ختامًـا، تبـدو مؤشـرات التجـارة العالميـة فـي مسـارها الإيجابـي خلال الربـع الأول مـن عـام 2025، بالرغـم مـن تزايـد عـدم اليقيـن بالسياسـات التجاريـة، والتصاعـد المسـتمر للتوتـرات الجيوسياسـية، والبيئـة الاقتصاديـة العالميـة الصعبـة. نمـت العديـد مـن القطاعـات بالربـع الأول مـن عـام 2025 علـى أسـاس ربـع سـنوي كقطـاع

الصناعة الخاصة بالكيماويات، وعلى أساس سنوي كقطاع المعدات المكتبية. كما أوضح التقرير سيطرة العديد من المنصات الرقمية بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وذلك لأنها تعيد تشكيل التجارة والاتصالات وحياة المستهلكين كمنصة نيفيدا.

وأخيرًا، أشار التقرير لدور الحكومات حول العالم لفرض قيود على عمالقة التكنولوجيا وإعادة المنافسة العادلة عن طريق فرض بعض التشريعات كالاتحاد الأوروبي، وبالتالي ظهر ارتفاع بالإجراءات الحكومية المتخذة لاستعادة المنافسة بالأسواق الرقمية من عام 2020 حتى عام 2024. مع استمرار المسار الإيجابي للتجارة العالمية خلال الربع الأول من عام 2025 .

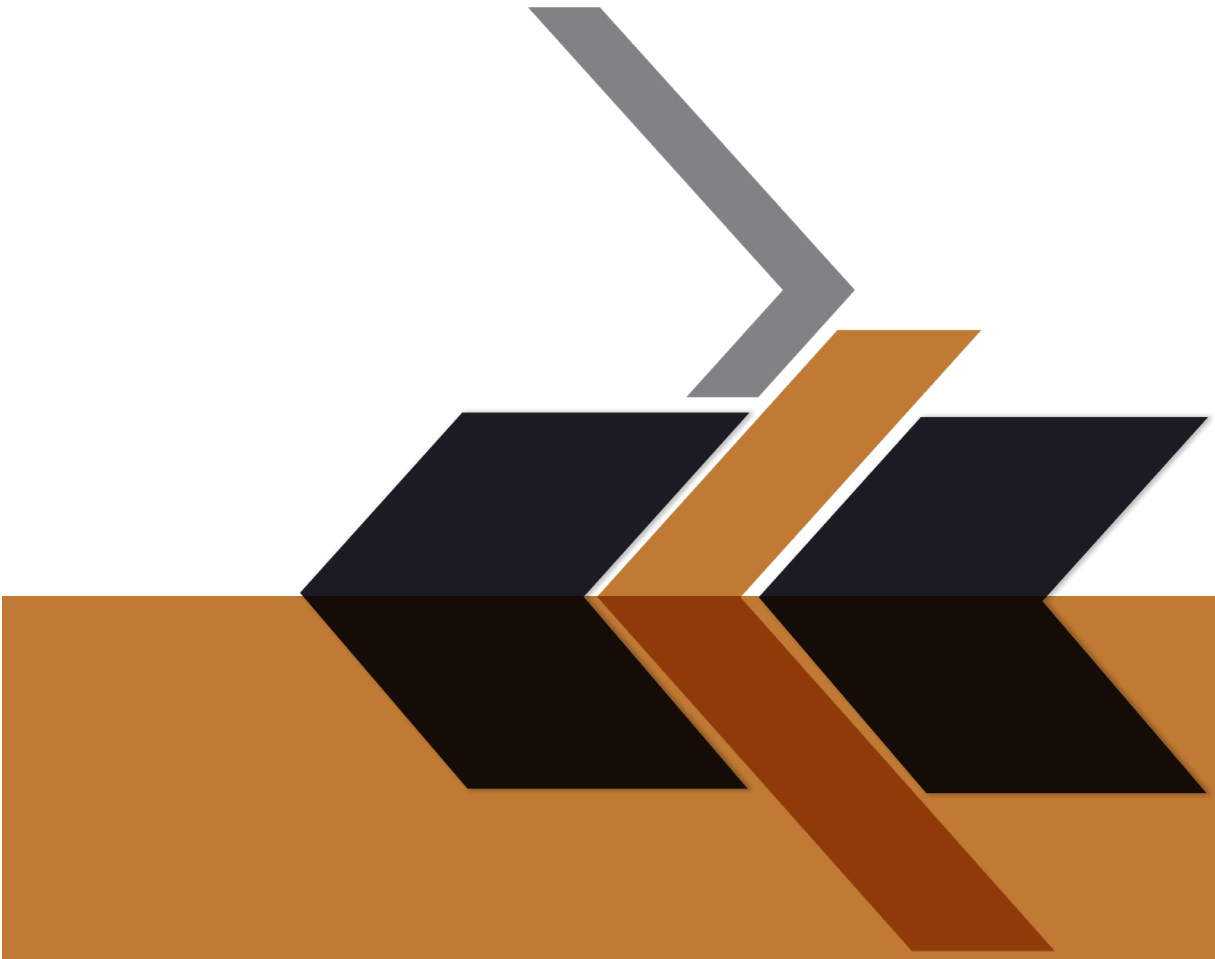

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg